

بعد تزايد الحوادث المميتة لعمال أجنبية في مواقع العمل وزير العمل يطالب الجهات المعنية بوقف هذه المآسي ويؤكد: العديد من المؤسسات ضالعة في تشجيع العمالة السائبة



● عبدالله بن عبدالعزيز الشعلة ●

كتب: لطفي نصر

علمت «أخبار الخليج» أنه بعد تزايد حوادث العمل المميتة في مواقع العمل وخاصة بين العمال الأجانب الذين يعملون بشكل غير قانوني سواء العمال الباريون أم الذين يعملون من الباطن.. بعث وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ عبدالنبي الشعلة برسائل إلى السيد علي بن يوسف فخرو رئيس الغرفة التجارية ورؤساء الجمعيات والجهات الأخرى المعنية من أجل تكاتف الجهود لمنع حدوث مثل هذه الحوادث المتزايدة والتصدي لها.

إلى عمال غير مدربين وغير مؤهلين لممارسة مثل هذه الأعمال.. إلى جانب أن معظم الضحايا لم يكونوا ممن يعملون بشكل قانوني لدى أصحاب الأعمال الذين حدثت لديهم هذه الحوادث أو أنهم غير مكفولين من طرفهم حيث تم توظيفهم دون الحصول على تراخيص عمل.

وعلم أنه من بين الحقائق التي كشفت عنها هذه المخالفات والحوادث ما يلي:

[البقية ص ٧]

وقد أشار الوزير في رسالته إلى أن أسباب هذه الحوادث من الواضح أنها ترجع إلى عدم اتباع أصحاب العمل لاشتراطات السلامة المهنية وقيامهم بإسناد أعمال فنية

بعد تزايد الحوادث (بقية)

○ العديد من مؤسسات القطاع الخاص لا تلتزم بأنظمة السلامة المهنية التي نص عليها القانون أو القرارات الوزارية.. وهذا يفسر إحصاء العامل البحريني عن العمل في مثل هذه المؤسسات حفاظا على حياته وسلامته ○ مؤسسات القطاع الخاص تقوم بتوظيف عمالة أجنبية غير مدربة وتوكل إليها مهام ومسئوليات فنية في الوقت الذي تصر فيه هذه المؤسسات على أن يكون العامل البحريني مدربا ومؤهلا.

○ إن بعض مؤسسات القطاع الخاص ضالعة في عملية تشجيع العمالة السائبة من خلال حصول هذه المؤسسات على ترخيص عمل لعمال أجنبية ليست في حاجة إليهم.. ثم استغلالهم والإبلاغ عن هروبهم، كما أن بعض أصحاب الأعمال يستخدمون هذه العمالة السائبة بشكل غير قانوني. وعلم أن سعادة وزير العمل قد بعث برسائل مماثلة إلى كافة الجهات والقطاعات المعنية يناشدها فيها بالتعاون مع الوزارة للتصدي لمثل هذه الممارسات، والعمل على تفهم مواقف الوزارة الهادفة إلى تطبيق أنظمة العمل المتعلقة بالتوظيف والسلامة والصحة المهنية..

وأبدى الوزير استعداد الوزارة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية من أجل القيام بأية برامج وأنشطة ترفيحية تساعد على جعل مؤسسات القطاع الخاص ملزمة تماما بمثل هذه الأنظمة.